تحرك عاجل

تأكيد حكم السجن بحق خمسة من الناشطين

أكدت محكمة استئناف في القاهرة الحكم الصادر في 27 يناير/كانون الثاني بالسجن سنتين على خمسة ناشطين. وكان الحكم قد صدر بحقهم في 13 ديسمبر/كانون الأول بتهم ملفقة.

إذ أكدت "محكمة استئناف جنح عابدين" في العاصمة، القاهرة، في 27 يناير/كانون الثاني، الحكم بالسجن سنتين الصادر بحق الناشطين **مصطفى إبراهيم محمد أحمد وكريم خالد فتحي ومحمد عبد الحميد وجميلة سري الدين وأحمد محمد سعيد.**

وكان الناشطون قد أدينوا في 13 ديسمبر/كانون الأول بالتظاهر، وبإغلاق الطريق وتعطيل حركة المرور، منتهكين بذلك "قانون التظاهر" المصري لسنة 2013. ويقيد هذا القانون تعسفاً الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي الذي يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور المصري. وطبقاً لمحامي الدفاع، ليس ثمة دليل مادي يثبت التهم ضد الخمسة. والدليل الوحيد هو تقرير التحقيق الذي قام به ضابط واحد في "الأمن الوطني"، وورد فيه أن الخمسة شاركوا في مظاهرة احتجاج، في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، عند تقاطع شارعي محمد محمود ومحمد فريد بالقاهرة. وبحسب محامي الدفاع، يؤكد تقرير لإدارة المرور أنه لم تقدم أي شكاوى من تظاهرة في الشارع في ذلك اليوم.

وقد حرم مصطفى إبراهيم محمد أحمد من الرعاية الطبية العاجلة في السجن. حيث عانى من قصر حاد في التنفس ومن آلام في الصدر. وقال طبيب السجن إن لديه مشكلات في الشريان التاجي وفي صمام القلب، وحوّله إلى مستشفى السجن لإجراء المزيد من الفحوصات والتصوير بالأشعة السينية، إلا أنه، وطبقاً لأقوال عائلته، لم يحدث شيء من هذا بعد. وأوضح أحمد محمد سعيد، وهو جراح أوعية دموية وشاعر معروف، أنه تعرض للتعذيب أثناء استجوابه من قبل ضباط "الأمن الوطني" في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، في اليوم الذي اعتقل فيه. حيث ضرب وصعق بالصدمات الكهربائية. والناشطون الأربعة الذكور محتجزون في "مجمع سجون طرة" بالقاهرة. بينما تحتجز جميلة سري الدين في "سجن النساء بالقناطر"، شمال غرب القاهرة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى الإفراج عن الناشطين (وتسميتهم) فوراً، نظراً لأن إداناتهم والأحكام الصادرة بحقهم تتعلق بتهم تجرّم الممارسة السلمية لحقوق الإنسان، أو استندت إلى تهم ملفقة؛
- ودعوتها إلى ضمان تلقي مصطفى إبراهيم محمد العناية الطبية التي يحتاج؛
- وحثها على إصدار أمر بإجراء تحقيق سريع ومستقل ومحايد في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وضمان تقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة في محاكمة نزيهة لا تفرض فيها عقوبة الإعدام

يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 يناير/كانون الثاني 2015 إلى الجهات التالية:

طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

النائب العام
نبيل صادق
مكتب النائب العام
مدينة الرحاب
القاهرة الجديدة،
جمهورية مصر العربية

طريقة المخاطبة: سعادة المستشار

تويتر: @MfaEgypt

رئيس الجمهورية
عبد الفتاح السيسي
مكتب الرئيس
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: 1441 391 2 202+ .
البريد الإلكتروني:
p.spokesman@op.gov.eg تويتر:
@AlsisiOfficial

ونسخ إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
ماهي حسن عبد اللطيف
وزارة الشؤون الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: 9713 574 2 202+ .
البريد الإلكتروني:
Contact.Us@mfa.gov.eg

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الديبلوماسيين لمصر في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: 15/294؛ ولمزيد من المعلومات،
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/3169/2016/en/

تحرك عاجل

تأكيد حكم السجن بحق خمسة من الناشطين

معلومات إضافية

كان أحمد محمد سعيد في زيارة للقاهرة قادماً من ألمانيا حيث يعمل كطبيب. وشارك مع 30 ناشطاً آخر في وقفة سلمية تذكارية في 19 نوفمبر/تشرين الثاني على "كوبري 6 أكتوبر" في القاهرة. وكانوا يحتفلون بذكرى من لقوا مصرعهم قبل أربع سنوات، إبان الاشتباكات في شارع محمد محمود بين المتظاهرين والشرطة. حيث قتل 51 شخصاً على مدار ستة أيام، ابتداء من 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وكان أحمد محمد سعيد قد تطوع كطبيب في حينه لمعالجة المتظاهرين الجرحى. وهو معروف كذلك بأشعاره، التي كان يلقيها على شاشة التلفزيون المصري.

وبدأت الوقفة التذكارية على الكوبري في الساعة 2 من بعد الظهر، واستمرت لخمس إلى سبع دقائق. وبعد ذلك، ذهب أحمد محمد سعيد إلى مقهى في منطقة عابدين من القاهرة مع صديقه مصطفى إبراهيم محمد أحمد، وهو ناشط سياسي وعضو في "حزب الخبز والحرية" الاشتراكي. وعند مغادرتهما المقهى، اقترب منهما رجال شرطة وطلبوا منهما بطاقتيهما الشخصية. ثم أخذوهما إلى "قسم شرطة عابدين" القريب من المكان لاستجوابهما. وتوقف هاتف أحمد سعيد المحمول عن العمل قرابة الساعة 4 من بعد الظهر، حسبما قالت عائلة سعيد. ولم تعلم عائلات النشطاء والمحامون بمكان وجودهم إلا في الساعة 4 من بعد ظهر اليوم التالي. حيث قبض على كريم خالد فتحي ومحمد عبد الحميد على نحو تعسفي أيضاً وهما يسيران في الشارع. وقبض على جميلة سري الدين عقب يومين، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني، أثناء إحضارها الطعام للمعتقلين.

وقبض على تسعة ناشطين آخرين، في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، بالقرب من "كوبري 6 أكتوبر". واقتيدوا إلى "قسم شرطة قصر النيل"، وتجري محاكمتهم كلاً على حدة. وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني، رفض عضو النيابة العامة تسجيل واقعة أن أحمد محمد سعيد قد تعرض للتعذيب عندما أبلغ النيابة العامة بذلك، طبقاً لما قالته عائلته. وعقب يومين، أمر قاض بالإفراج عن المتهمين في قضيتي عابدين وقصر النيل، على السواء، غير أن النيابة العامة استأنفت القرار، ووضعوا من جديد قيد الحجز في انتظار المحاكمة. وكانت نيابة قصر النيل هي التي قبضت على جميلة سري الدين. وعقب أربعة أيام، أخلى القاضي سبيلها بكفالة بقيمة 3,000 جنيه مصري (380 دولار أمريكي) قامت بدفعها. وعقب إخلاء سبيلها، أمرت نيابة عابدين باعتقالها استناداً إلى تهم شملت "التحريض على المظاهرات". وأصبحت متهمة في كلتا القضيتين.

وفي اليوم التالي لإدانة الناشطين الخمسة في قضية عابدين، في 14 ديسمبر/كانون الأول، نقل الناشطون الأربعة الذكور إلى "سجن 15 مايو" بالقاهرة، حيث احتجزوا في غرفة للتأديب. وتقول عائلاتهم إنهم لم يروا نور الشمس خلال الأسبوعين اللذين قضياهما هناك، وبدأوا إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ذلك.

ونقل المعتقلون مرة أخرى إلى "سجن العقرب"، وهو مرفق أمني بإجراءات أمنية فائقة في "مجمع سجون طرة" بالقاهرة. وقالت عائلاتهم إن هذا حدث عقب تقديمها شكوى رسمية بشأن القضية إلى رئيس نيابة جنوب القاهرة في 29 ديسمبر/كانون الأول. وكان مدير "سجن 15 مايو" قد أبلغ الناشطين الأربعة بأنهم سيعادون إلى "قسم شرطة عابدين"، حيث الظروف أفضل، ولكن كان على أحمد محمد سعيد، حتى يتم ذلك، أن يوقع ورقة يقول فيها إنه لم يتعرض لمعاملة سيئة وإنه لم يعد مضرباً عن الطعام. وقام بذلك، ولكن جرى نقل الناشطين إلى المرفق الأمني ذي الإجراءات الفائقة، حيث يقولون إنهم محتجزون في زنازين منفصلة شديدة الاكتظاظ مع جهاديين، ومضطرون إلى النوم على فرشات رقيقة على الأرض الباردة خلال أكثر أيام السنة برودة في مصر. وأودعت جميلة سري الدين "سجن النساء بالقناطر". وهي أم لثلاثة أطفال.

إن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي مكفولة بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، ومصر دولة طرف فيه، وكذلك بموجب المادتين 65 و73 من دستور مصر.

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/294، رقم الوثيقة (MDE 12/3356/2016)، مصر الصادر بتاريخ 5 فبراير/شباط 2016

الأسماء: أحمد محمد سعيد، ومصطفى إبراهيم محمد أحمد، وكريم خالد فتحي، ومحمد عبد الحميد، وجميلة سري الدين.
الجنس: ذكور وأنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/294، رقم الوثيقة (MDE 12/3356/2016)، الصادر بتاريخ 5 فبراير/شباط 2016